

بلدة أوفكيم مثلا ، تم الاستغناء عن الأيدي العاملة العربية في المصنع عندما وصل الى البلدة مهاجرون يهود من الاتحاد السوفياتي لكي يتم استيعابهم هناك ، بيد ان المستوطنين الجدد لم يتأقلموا في عملهم الحديد واستقالوا وبقي المصنع دون أيد عاملة لان الإدارة الأولى المحركة له قد استوعبت في منشآت أخرى . ويقدم حانوخ سميث مدير مصلحة القوى البشرية في وزارة العمل تصورا لما يحدث في حالة حدوث أزمة اقتصادية بقوله « اذا ما حدثت أزمة شبيهة بأزمة ١٩٦٦ فان الأزمة ستمس قطاع البناء وعند ذلك سيتأثر العمال العرب المركزيين في هذا الفراغ ، واذا ما مست السياحة ، فان العمال العرب من المناطق الذين يعملون في المطاعم وجلسي النصحون هم الذين سيتضررون ايضا ، وفي مقابل ذلك ، اذا مست الأزمة الصناعية ، بحيث يصبح من الضروري ايقاف وتيرة التطور الصناعي ، فان المتضررين سيكونون من بين العمال اليهود ، واذا ما تعمقت الأزمة ، حينئذ سيحل العاطلون عن العمل من العمال اليهود تدريجيا محل العمال العرب ، وحتى في فروع الاعمال البسيطة » . (معاريف ١٩٧٢/٥/١٢) .

بيد ان هذا الجناح لا يعارض معارضة تامة العمل العربي ، ذلك انه يرى ضمن «السلبيات» التي يركز عليها وجود امر ايجابي في العمل العربي لانه يخدم فكرة سياسية معينة ، وبين السلبيات الجمة والامر الايجابي ، يتخذ اداريو المؤسسة موقفا معارضا من حيث المبدأ للعمل العربي وفي الوقت نفسه يقبلونه شريطة أن يكون مقيدا بحد أقصى ، وكلما يحدث ارتفاع على الحد الأقصى ، يأخذ أفراد هذا الجناح باطلاق الصرخات والتحذيرات ، مثل وزير المالية بنحاس سابير الذي يتخوف كثيرا على نقاء المجتمع اليهودي ، ويدعو الى عدم تلويث العمل العبري بالعمل العربي ، مع التلويح دائما بسياسة العمل العبري التي تصم آذان ديان . ويقف الى جانبه عدد من الوزراء مثل وزير الزراعة حاييم جباتي الذي يعتبر العمل العربي بمثابة قنبلة زمنية « اعتقد ان تشغيل سكان المناطق المحتلة في الاقتصاد الاسرائيلي بأعداد كبيرة ينطوي على خطورة بالغة بالنسبة لنا . ان ذلك قنبلة زمنية » (داغار ٧٢/٦/٩) . اما سكرتير الهستدروت يتسحاق بن اهارون فقد حذر من انفجار القنبلة التي « سنحترق جميعا منها » : « ان العمل العربي في المناطق هو بمثابة قنبلة زمنية سنحترق جميعا منها . هنالك استغلال واقع على العرب الذين يتلقون ثمنا في مقابل عملهم . لقد خلقنا نوعا من طبقة افندية جديدة بالنسبة للعمال العرب . . . ان استغلال موارد القوى البشرية في البلاد غير مستغل بما فيه الكفاية ، كما وان العمال اليهود يهجرون العمل اليدوي ، ليحتله العرب . ان هذه المشكلة ينبغي ان تشغل بال الهيئات الحكومية » (هارتس ٧٢/٥/٢٣) .

وينضم وزير العمل يوسف الموجي الى المهولين من خطر العمل العربي باعتباره يشكل خطرا اجتماعيا وقوميا ويعرب عن اعتقاده « بأننا وصلنا اليوم الى درجة الاشباع في موضوع تشغيل العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي » ويحذر من زيادة الحد الأقصى للعمال العرب « لان الضمان الوحيد لوجودنا مرتبط بتنفيذ العمل في البلاد بأيد يهودية » (عل همشمار ٧٢/١٥/١٥) .

يمكن تلخيص ما سبق بالقول ان من نتائج حرب حزيران ، فتح الباب امام العمل العربي (نقيض العمل العبري) في اسرائيل ، وفي الوقت نفسه فتح الصراع من جديد بين طرفين كبيرين في اسرائيل لا يتورع اي منهما من ذكر الحقائق حتى ولو كانت « مؤلمة » وبذلك فتح من جديد ملف سياسة العمل العبري .

ما هي سياسة العمل العبري ؟

لكي نتضح لنا ماهية سياسة العمل العبري لا بد من الوقوف على البنية الطبقيّة للمجتمع اليهودي في فلسطين ابان الهجرة الأولى والهجرة الثانية .